

المطالبة بمنطقة آمنة للأقليات العرقية والدينية تحت الحماية الدولية في نينوى

[مسودة مشروع مقترح مستنبط من دراسة أعدها مركز نينوى للبحث والتطوير لصالح تحالف الاقليات العراقية بعنوان الاقليات في نينوى ومطلب المنطقة الآمنة والحماية الدولية - رؤية للتطبيق
تبنّت اغلب الاحزاب السياسية المسيحية (الكلدانية السريانية الاشورية) هذا المقترح ويعمل التحالف على نشره واغناؤه لتتبناه مختلف الفعاليات والمنظمات العاملة بين المكونات الاخرى من مجتمعات الاقليات].

حيث تتعرض الاقليات العرقية والدينية، بينهم بعض أقدم الشعوب الاصلية في نينوى - العراق، من الكلدان السريان الاشوريين (المسيحيين) والايديين وكذلك الشبك والتركمان، وبعد سيطرة ما يسمى بـ"الدولة الاسلامية" والمجاميع الارهابية المسلحة الاخرى منذ ١٠/حزيران/٢٠١٤، على مدينة الموصل، واحتلالها بعد شهرين لكامل محافظة نينوى، تعرضت هذه الاقليات لاشنع عمليات الاضطهاد الممنهجة والانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان، التي ترقى لدرجة الجرائم ضد الانسانية كما أقرها البرلمان العراقي بجلسته الخامسة من الفصل التشريعي الحالي والمنعقدة يوم الخميس ٧ / ٨ / ٢٠١٤، وهي تعتبر جرائم ابادة جماعية وجرائم تطهير عرقي وديني،

وحيث تسببت الاعمال الارهابية لـ"داعش" بطرد وتشريد أكثر من " المليون" شخص من هذه الاقليات بعد افراغ كامل لمناطق سهل نينوى التاريخية ومناطق غرب وشمال غرب الموصل وصولا الى سنجار، والتي عاشوا فيها لآلاف السنين، ونزوحهم الى محافظات اقليم كردستان والى محافظات في وسط وجنوب العراق، وهم يواجهون ظروف انسانية كارثية،

وحيث يصعب عودة النسبة الأكبر من هؤلاء النازحين، الذين يواجهون بحسب قرار البرلمان العراقي السابق الذكر (كارثة انسانية)، نتيجة تضرر مناطقهم وفقدانهم لممتلكاتهم ، وفقدانهم الثقة بالاطراف المهيمنة في العملية السياسية على حمايتهم وضمان حقوقهم، فان نسبة كبيرة منهم قررت وتقرر الهجرة الى الدول المجاورة ومنها الى امريكا واستراليا واوروبا، مما يهدد بافراغ المنطقة من مكوناتها التاريخية الاصلية، في حين تعتبر نمونجا لعراق مصغر وتعبير عن تنوعه الحضاري والثقافي واللغوي والديني،

وحيث يرجح الكثيرون منهم، بقاء منطقتهم كمنطقة صراع، لطالما كانت كذلك منذ ٢٠٠٣، لاعتبارها مناطق "متنازع عليها" ، وينظرون الى كونها واحدة من بؤر التوتر الاكثر عرضة لعدم الاستقرار في العراق، بينما كانت الاقليات وما زالت ويرجح أن تبقى، الضحية الاولى في هذا النزاع غير العادل على مناطقهم ، دون أي ضمان لحقوقهم ومستقبل وجودهم،

وحيث تتحمل الولايات المتحدة الامريكية وحليفاتها، مسؤولية اخلاقية وقانونية وانسانية، لما آلت وتؤول اليه الامور في عموم المنطقة، الى جانب مسؤولية المجتمع الدولي ممثلة بالامم المتحدة، لوضع حد لهذه المأسى وانقاذ مجتمعات وشعوب مهددة بالزوال، لمنح الثقة لهؤلاء السكان للعودة الى مناطقهم الاصلية، والبدء باعادة الاعمار والبناء ثم الثبات والاستقرار، وابعاد شبح النزاع المستمر في مناطقهم،

لذا نطالب الولايات المتحدة باتخاذ اجراءات أكثر فاعلية على الارض في معالجتها للاوضاع المتردية في عموم المنطقة ومناطق الاقليات المهتدة بشكل خاص، لطرده مسلحي "داعش" الذين أصبحوا يهددون ليس العراق وسيادته فحسب، بل المنطقة بأسرها وأصبحوا يهددون السلم والامن الاقليمي والدولي، الى جانب ذلك، نطالب المجتمع الدولي بالتدخل الفوري، والبدء بفرض "منطقة آمنة تحت حماية دولية"، وهذا أيضا ما طالب به مجلس النواب العراقي في جلسته المنوه عنها أعلاه، وبقرار من مجلس الامن الدولي.

لذا نقترح ان يتم ذلك وفق الآتي:

- ان تتولى الولايات المتحدة ممارسة مسؤولياتها الكاملة، واستنادا لـ "اتفاق الاطار الاستراتيجي لعلاقة صداقة وتعاون بين الولايات المتحدة الامريكية وجمهورية العراق" وبالتنسيق مع الحكومة الاتحادية وحكومة الاقليم، تحرير عموم المناطق المحتلة من مسلحي ما يسمى بـ"الدولة الاسلامية".
- ان تقوم الامم المتحدة ومن خلال اصدار قرار من مجلس الامن الدولي أو توسيع مهام بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق "اليونامي"، وتفويضها بتشكيل ونشر قوات دولية كافية في منطقة سهل نينوى وسنجار وتلعفر، تتولى وفق جدول زمني مقرر ضمن مرحلة انتقالية، المهام الاربع من (صنع وحفظ وبناء وفرض السلام) في المنطقة، ومن بينها:
 - اعادة النازحين وتقديم المساعدات لهم وتعويضهم عن الخسائر، وعن طريق تأسيس "صندوق اغاثة" من ميزانية الحكومة ومساهمة المجتمع الدولي والدول المانحة، ومن خلال التنسيق الحكومي مع الوكالات المتخصصة للامم المتحدة، البدء باعادة بناء البنية التحتية واعمار المنطقة وتقديم الخدمات الاساسية.
 - تشكيل وبناء قوات نظامية من جميع ابناء الاقليات في المنطقة، تحت قيادة واشراف القوات الدولية (ضمن المرحلة الانتقالية)، وبالتنسيق والمساهمة مع الحكومة المحلية وحكومي المركز والاقليم، للمساهمة في حفظ السلام للمنطقة بعد مرحلة القوات الدولية.
 - العمل لبناء وهيكله المؤسسات الحكومية المحلية، وانعاش المجتمع المدني، وتطبيع الاوضاع في المنطقة، وصولا لمرحلة الاستفتاء لتقرير شكل الادارة والحكم الذي يلائم أقليات سهل نينوى ومناطق سنجان وغيرها (بما فيها استحداث محافظة سهل نينوى).

نقترح ان تشمل المنطقة الامنة الشريط بين حدود مدينة الموصل من الشرق والشمال والغرب وبين حدود اقليم كردستان لعام ٢٠٠٣، وهو يمتد من قضاء سنجان غرب الموصل مع الحدود السورية، مرورا بقضاء تلعفر الى الشمال الغربي من المدينة، وقضاء تلكيف الى الشمال من الموصل، وبعض المناطق التابعة لقضاء الشيخان وناحية بعشيقه التابعة لقضاء الموصل (شمالا)، وصولا الى قضاء الحمدانية الى الشرق من مركز المدينة مع حدود محافظة اربيل، وهي في غالبيتها ضمن المناطق "المتنازع عليها"، والتي تشكل أساسا (بالاضافة الى مركز مدينة الموصل) مناطق السكن والوجود التاريخية لأقليات نينوى وشعوبها الاصلية.